



القضية الكردية والحلول الأمنية الفاشلة - ثمة من شوّه العروبية واستخدمها نقيضاً للوطنية - سليم مطر

نشرت هذه المقالة في جريدة الزمان في عددها الصادر في 4 نيسان 2002 و لأهميتها في التطرق لحل مشاكل مختلف القوميات التي يتكون منها الشعب العراقي، تعيد "أومثا كلدنيا" إعادة نشرها.

أساس موازين القوى الذي يستثمر البعض علي حساب البعض، من دون أي استراتيجية وطنية بعيدة.

ففي كثير من الاحيان تمّ التضحية بالسريان والتركمان واليزيدية من أجل كسب القوى الكردية المهمة. فكّم من القرى السريانية المسيحية في شمال الوطن تمّ تهجير سكانها الي الموصل وبغداد وخارج العراق وتحويلها الي مناطق كردية بموافقة ودعم الحكومة والاحزاب العراقية.. وهناك أمثلة كثيرة يمكن ذكرها بخصوص اليزيدية والكاكائية والشبك، وغيرهم. إن هؤلاء جميعهم في العمق يرفضون ويخافون من هيمنة الحركات المسلحة الكردية التي تعمل علي تذبذبهم وحتى تهجيرهم وتكريبهم وتكريب مناطقهم.. علي طريقة النظام طبعاً.. إن أكبر مثال علي خطأ السياسة السائدة، هو الموقف إزاء التركمان.. فكان من الخطأ الكبير أن يجبر التركمان في الإحصاءات السكانية علي قبول واحد من خيارين: (عربي أم كردي؟).. والنتيجة أن الكثير منهم تمّ احتسابه علي العرب وعلي الأكراد خصوصاً.

إن التركمان يشكلون الفئة العراقية الثالثة بعد العرب والأكراد ويقرب عددهم من المليونين وغالبيتهم الكبرى يعترضون بعراقتهم ولم يطرحوا أي مطالب سياسية أو استقلالية، بل مطالبهم ظلت عموماً ثقافية إنسانية ضمن الوطن العراقي.

لكن مع هذا ولأسباب حزبية تتعلق بتحالف البارزاني مع السوفييت فإن الشيوعيين العراقيين قرروا تقديس القضية الكردية وتبرير جميع الطروحات الانفصالية باسم (حق تقرير المصير)، والحكم علي التركمان بالطورانية واليمينية والعمالة والرجعية وغيرها من النعوت التي بررت عزلهم وحتى تبرير ذبحهم من قبل بعض المتطرفين الأكراد.

إن القوي العراقية كما في كل مجال لم تحسب أبداً الأهمية الاستراتيجية الحاسمة للتركمان في خلق التوازن والاستقرار في شمال الوطن، حيث وجودهم ليس في كركوك وحسب بل في أربيل نفسها حيث يشكل السكان من أصول تركمانية نسبة كبيرة جداً.. ثم إن التركمان بطبعهم وموقعهم وعددهم وتنوعهم بين شيعي وسني وتجاورهم المباشر مع العرب والأكراد والسريان، كل هذا يجعل من السهولة جداً كسبهم لصالح الوطنية العراقية، علي شرط التخلي عن (النزعة العروبية) العنصرية أو الحزبية في التعامل معهم.

من المعلوم أن غالبية النخب التركمانية بعد تجاربها المخيبة مع تركيا، قد أدركت مدي سذاجة اعتمادهم علي تركيا وخطل الطروحات الطورانية الرومانتيكية اللاواقعية، مما خلق فيهم شعوراً عراقياً قوياً، بحاجة أن يستثمر ويكافئ من خلال تقريب نخبهم والإعتراف بحقوقهم الثقافية وإعادة كتابة تاريخهم العراقي الأصيل الممتد الي أكثر من 1400 عام.

والكلام نفسه يُقال عن السريان - وقد تنوعت أسماؤهم بين كلداني وأشوري وسرياني - ومن أكبر خطايا القوي العراقية أنها أسهمت أو لم تتم بعمليات الهجرة الواسعة للسريان من قراهم في الشمال الي بغداد ثم الي الخارج (لتصبح كردية)، ويتوجب دراسة المسألة وإشراكهم من أجل المطالبة بمناطقهم الاصلية، مثلما تطالب القوي القومية الكردية والتركمانية بحق عودة المهجرين عن مناطقهم.

والكلام نفسه نقوله عن اليزيدية الذين راحت تركز عليهم المؤسسات القومية (العالمية) في السنوات الأخيرة، من أجل نفي عراقتهم وفرض العقلية التعصبية الآرية المغلفة بالكردية بغاية الاستيلاء علي منطقة سنجان الهامة استراتيجياً للسيطرة علي الموصل وشمال العراق بأكملها). من الأمثلة المهمة علي ضرورة استثمار الفئات العراقية الشمالية، بالنسبة لمدينة أربيل.. فإن الوجود التركماني والسرياني في أربيل جعل حتي الإنكليز في وثائقهم المتداولة في العشرينات، يرفضون اعتبارها جزءاً من مشروع (كردستان) التابع لمحمود الحفيد، بل اعتبروها عراقية. إن مسألة (أربيل) نقطة مهمة جداً في هذا السياق: مثلما يطالب القوميون الانفصاليون بضم كركوك وسنجان وخانقين وكل شمال العراق، تتعكس المسألة بأن تطالب القوي العراقية باعتبار أربيل ليست كردستانية يحق عليها الانفصال أو ما يسمي حق تقرير المصير.. فهي عراقية أصيلة مثل باقي المدن العراقية، من (الناحية السكانية) مع الأكراد هناك أيضاً التركمان والسريان، ومن (الناحية الجغرافية) هي جزء من سهل الرافدين القريب من دجلة، ومن (الناحية التاريخية) كل ميراثها عراقي منذ السومريين والأشوريين والعباسيين حتي العثمانيين ثم العصر الحديث. (جغرافياً وتاريخياً) فإن منطقتي السليمانية ودهوك منتميتان فعلاً لما يسمي بكردستان ويحق لها التمتع بما يسمي بحق تقرير المصير، أما أربيل وباقي المناطق العراقية التي تضم أشقاءنا الأكراد فهي عراقية (جغرافياً وتاريخياً) وأبناؤها مهما كانت لغتهم ومديانتهم هم عراقيون أصلاء ولهم الحق الكامل بالتمتع بخصوصياتهم اللغوية والثقافية ومشاركتهم الكاملة بإدارة الدولة العراقية مثل باقي الفئات العراقية.

لهذا نقول إن هذا المبدأ الثاني يعني قبل كل شيء ردّ الاعتبار لجميع الفئات العراقية مع الاعتزاز التام بأشقائنا الأكراد، ومنح هذه الفئات المختلفة دوراً مهماً في العملية الثقافية والسياسية واعتبارها أطرافاً حليفة في مواجهة المشاريع التقسيمية الانفصالية المدعومة صهيونياً وغربياً.

المبدأ الثالث

احترام واستثمار التنوع الثقافي واللغوي والمذهبي الموجود في شمال الوطن.. ومن المعروف ان شمال العراق بسبب تنوع التضاريس من جبال وانهار ووديان وسهول، أدى الي تنوع اللغات والمذاهب والاديان بصورة تفوق كثيراً عددها في وسط وجنوب العراق حيث تقل التضاريس وتسود السهول التي تساعد علي الاختلاط والتماثل بين السكان. فكما اشرنا من الناحية اللغوية هنالك الأكراد والتركمان والسريان والارمن، ومن الناحية الدينية هنالك المسلمين والمسيحيين واليزيدية، ومن الناحية المذهبية هنالك الشيعة والسنة والعلوية والشبكية والكاكائية. مثلاً ان الأكراد في شمال العراق، علماء أن النقشبندية والقادرية لهما حضور في باقي العراق وبالذات في بغداد، ومنتشرين بين (السنة) العراقيين، وهذا أمر مهم يمكن استثماره من أجل كسب أبناء هذين المذهبين في شمال الوطن، من خلال خلق وتدعيم المراكز الدينية التعليمية في بغداد التي تشرف علي تربية وإعداد المتدربين النقشبندية والقادرية وجعل بغداد عاصمتها الدينية والإدارية. أما بالنسبة للناحية اللغوية فهنالك لهجتان مختلفتان تماماً مع المذهبين المختلفين، قد لعبا طيلة تاريخ الحركة الكردية دوراً في تقسيمها الي إمارات متنافسة، وما انقسام الحزبين الكرديين الرئيسيين ال

ا تعبير عن هذا الإنقسام اللغوي المذهبي.

إن هذه النقطة المهمة مغيبة قليلاً من الناحية السياسية، ولكنها مغيبة تماماً من الناحية الثقافية.. أي كان من الواجب العمل علي الاعتراف بالمؤسسات الثقافية الكردية التي تسعى الي تبني هاتين اللغتين الكرديتين (السورانية والبهندانبة - الكرمنجية) كلغتين فصيحيتين متميزتين تمتلكان مثل كل لغات العالم حق التعبير واصدار الصحف والكتب بكل منهما، علماً أن هنالك سوابق صحفية معروفة في هذا المجال.

ان خصوصيات الفئات الكردية المختلفة لغوياً ومذهبياً قد فرض ولا زال يفرض نفسه علي الواقع السياسي والحزبي الكردي منذ اجيال طويلة إذ عبر عن نفسه من خلال الفرق التاريخي بين المنطقتين.

أما بالنسبة للفيلية وهم فئة عراقية اصيلة تقطن في وسط وجنوب الوطن، لكن لغتها قريبة الي اللغة الكردية السورانية.. صحيح انهم خارج المنطقة الشمالية، لكن علاقتهم الثقافية والسياسية بالأكراد

منذ ما يقرب القرن ظلت مشكلة التوتر الدائم والحروب المشتعلة في المنطقة الشمالية من العراق، وما فتأت تتفاقم حدة الميول الانفصالية لدي التيارات القومية المتزعمة للفئات المحلية غير الناطقة بالعربية (الأكراد والتركمان والسريان). وتعتبر القضية الكردية نموذجاً أساساً في التعامل مع موضوع الفئات المحلية.. إن التعامل مع هذه المعضلة التي لا زالت تلعب دوراً حاسماً في توتر الوطن بأكملها، ظل من وجهة نظر سياسية أمنية بحثة مع غياب تام للبعد الوطني الثقافي والشمولي. بناء علي هذا الفهم السياسي الأمني فإن جميع الأطراف الحكومية والحزبية ظلت منذ أجيال طويلة تتقدم بمشاريع وحلول سياسية وعسكرية لهذه القضية المستعصية، من نوعية القيام بإصلاحات في المنطقة الشمالية وإشراك مسؤولين أكراد في الحكومة ثم اقرار الحكم الذاتي، والآن يتم الحديث عن الفيدرالية والمنطقة الآمنة وحق الانفصال المسمي دبلوماسياً بحق تقرير المصير، الخ.. حتي الآن لم تنتبه جميع الأطراف العراقية الي الجانب الأهم والأكبر لحل هذه القضية الأزلية: (الجانب الثقافي).

لا يقصد بالجانب الثقافي، تقديم حقوق ثقافية ولغوية لهذه الفئات العراقية، فهذه أمور معروفة وتبقي ضمن المشاريع السياسية. المقصود بالجانب الثقافي: (خلق ثقافة وطنية موحدة وشاملة تشعر كل فئة مهما كانت لغتها وديانتها ومذهبها بانها عراقية ومتساوية تماماً مع الفئة الغالبة الناطقة بالعربي، ولها حق المشاركة بإدارة الدولة والوطن مثل باقي الفئات. نعم ثقافة عراقية مشتركة مضادة للثقافات التشرذمية الانفصالية، لكنها أيضاً تحترم وتغتني بالتنوع اللغوي والديني والمذهبي). حتي الآن هنالك غياب كلي من قبل جميع الأطراف العراقية (حكومية ومعارضة) للحوار عن طبيعة الطروحات التنقيفية والإعلامية القومية السائدة سواء منها الكردية او التركمانية او السريانية (الأشورية)، والتي تستمد شرعيتها من الطرح القومي العروبي المهيمن علي الثقافة العراقية منذ أجيال طويلة.

إن هذه الناحية (الثقافية الإعلامية التربوية) في هذه القضية قد اكتسبت أبعاداً خطيرة وحاسمة في السنوات الأخيرة التي أعقبت حرب الخليج، للأسباب التالية:

1 - قيام المنطقة الآمنة في شمال الوطن ووجود إدارتين كرديتين مستقلتين، خصصنا ميزانية هائلة مدعومة عالمياً لتكوين شبكة إعلامية جبارة تفوق كثيراً الشبكة الإعلامية الحكومية: فضائيات وصحف، مع التغلغل داخل الصحافة والإعلام العراقي والعربي وإقامة مؤتمرات ومهرجانات صاخبة وشراء ذمم مثقفين عراقيين وعرب لكي يباركوا هذه الطروحات القومية التوسعية والانفصالية بعد تغطيتها بمراثيات وطنية سطحية وزائفة

2 - توجيه النشاط الإعلامي القومي الانفصالي المعتمد استراتيجياً إعلامية تنقيفية قائمة علي المبدأ التالي: أولاً وقبل كل شيء يتوجب تأثيم الآخرين، وبعد أن يتم تأثيم وإضعاف الخصوم نفسياً وترهيبهم ضميرياً، يتم فرض المطالب والأفكار عليهم.

3 - وجود دعم عربي وغربي أمريكي لهذا الإعلام القومي التعصبي، لغايات معروفة تستهدف حاضر ومستقبل العراق حيث يجد هذا الخطاب القومي التعصبي كل الترحاب في الكثير من الصحف ووسائل الاعلام والفضائيات المسيطرة علي الساحة العربية، طبعاً ليس حياً بالأكراد او الأشوريين بل علي العكس نقمة عليهم، حسب مبدأ (أدفع عدوي ضد عدوي).. أي من أجل إضعاف العراق وتقسيمه وفي الوقت نفسه توريث الأكراد وغيرهم ليكونوا وقوداً دائماً لحروب تخدم المخططات الخارجية. نعم لهذا كله للأسف فإن الطروحات القومية الانفصالية الامبراطورية صارت سائدة ومقبولة عراقياً وعربياً.

من الخطأ القاتل الاستمرار بالعقلية العراقية الحالية المعتمدة علي الشعارات السياسية الأمنية ورفض دخول المثقفين العراقيين في حومة النقاش الحي والفعال في تفاصيل هذه المشكل وطبيعة الشعارات والمشاريع المطروحة.. إن هذه الحلول السياسية ذات مفعول تكتيكي مؤقت، بدليل أن المشكلة مازالت قائمة منذ قيام الدولة العراقية وحتى الآن وتمارس تأثيراً حاسماً علي الوضع العراقي. إن المطلوب هي مبادئ جديدة ومغايرة تماماً لما هو سائد منذ أجيال وأجيال:

المبدأ الأول

إن نقطة الضعف الأساسية في التعامل مع الفئات العراقية غير الناطقة بالعربية، هي (الفكرة العروبية) التي ظلت تمنح كل التبريرات لهذه الفئات بأن تقلد (القومية العربية)، وتبحث لنفسها عن (قومية) خاصة بها.

من الخطأ الكبير التصور بأن هذه دعوة عنصرية ضد الشعوب العربية وضد التقارب وحتى التوحد الشامل معها، بل بالعكس إنها دعوة لاحترام خصوصية كل بلد عربي ونذب الطرح القومي (الثورجي) الذي يبرر الانقلابات والمؤامرات وحتى انتهاك حرمة أي بلد عربي وتبرير احتلاله، كما حدث مع الكويت.. إنها دعوة لتوحيد كل بلد عربي مع ذاته ومكوناته الداخلية ثم بعدها تقارب وتوحيد الدول العربية من خلال المشاريع المشتركة علي غرار الوحدة الأوروبية الحالية. إن مشكلة العراق الأول والكبرى والأساسية - كذلك بلدان الشام - هي أن الفكرة العروبية قد تم استخدامها (كتقيض للفكرة الوطنية).. بل إن الوطنية العراقية أصبحت اقرب الي الجريمة حيث أطلق عليها (القطرية والشعوبية).. كيف يمكن لأي دولة في العالم أن تطلب من مواطنيها الخضوع لها، وهي في الوقت نفسه - بسبب تمايزهم اللغوي والمذهبي - لا تعترف بهم كجزء من الشعب والوطن والتاريخ والميراث والتكوين العرقي السكاني، بل تعلمهم ليل نهار أنهم فئة (قومية أو مذهبية) لها تاريخها وتراثها وعرقها ومشاريعها الخارجية وأحزابها الخاصة وجماهيرها المتميزة؟.. ليس بالصدفة أبداً أن الحركات القومية الكردية هي من أكبر المدافعين عن الحركة القومية العربية.. طبعاً يقيناً ليس حياً بها، بل لأن الفكرة القومية العروبية تبرر تماماً وجود الفكرة القومية الكردية، وتبرر أن شمال العراق ليس عراقياً، لأنه بكل بساطة ليس بأغلبية ناطقة بالعربية.. لأن القومية العربية جعلت الانتماء العروبي أهم وأسبق من المواطنة العراقية.

لهذا فإن خلاص العراقيين - كذلك الشعوب الشامية - والسبيل الأول والأكبر لضمان وحدتهم وكسبهم الي الدولة والوطن، هو الاعتماد علي مبدأ (الوطنية) بدل (القومية).. ونحن عندما نتحدث عن (الوطنية العراقية) ليس كشعار وكموقف سياسي ورتوشات شكلية عن نبوخذ نصر وعشائر وحمورابي، بل نعني أولاً وقبل كل شيء:

- (إعادة كتابة التاريخ العراقي علي أساس الاعتراف الكامل بدور جميع الفئات العراقية اللغوية (الأقوامية) والدينية والمذهبية بصنع التاريخ العراقي.. أن يشعر الكردي والتركمني والسرياني واليزيدي والفيلي، مثلما الشيعي والسني والمسيحي والصابئي، أن أسلافهم وتواريخهم كانت حقاً وحقيقة جزءاً من تاريخ العراق وأن ميراثهم هو جزء من ميراث العراق).

- أن يتم التعريف بثقافة جميع الفئات العراقية الخاصة مع ربطها بعموم الثقافة العراقية، وكذلك تداول أغانيهم وفنونهم في وسائل الاعلام العراقية بدلاً من الأغاني والفنون الأجنبية، وأن تعرض مناسباتهم الدينية والشعبية في التلفزيون ويُعرف بهم وتدرس تقاليدهم بصورة تؤدي الي معرفة الجميع للجميع وبالتالي الي اعتراف الجميع بالجميع.. لأن المعرفة هي أساس التعارف والتضامن، والتجاهل هو أساس الخصام والشقاق.. وهذا كسب للدولة أولاً ثم كسب للوطن.

المبدأ الثاني

من أهم عيوب السياسة السائدة - حكومية ومعارضة - حتي الآن بخصوص قضية الفئات والقضية الكردية منها بالذات، أنها لم تتعامل بصورة شاملة ومتكاملة مع هذه الفئات، بل تعامل معها عل